وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـــوم الإقتصاديـــــــة التخصص : تسيير وإقتصاد المؤسسات

بحــــــــث بعنــوان :

ماهيــــــة التدقيق الجبائي

إعداد الطلبة : إشراف أستاذ المادة :

طهراوي نورة د/ حمريط رشيد

بوشباك عاشور

رحمون نوح

السنة الجامعية :2019-2020

بسم الله الرحمن الرحيم

**فهرس المحتويات**

|  |  |
| --- | --- |
| الصفحة | العنوان |
|  | المفدمة |
|  | **المبحث الأول :مفهوم التدقيق الجبائي ، أهدافه وأهميته** |
| 01 | المطلب الأول : مفهوم التدقيق الجبائي |
| 02 | المطلب الثاني : أهداف التدقيق الجبائي |
| 04 | المطلب الثالث : أهمية التدقيق الجبائي |
|  | **المبحث الثاني :أسباب قيام التدقيق الجبائي ، إيطاره التنظيمي والصفات الواجب توفرها في المدقق** |
| 05 | المطلب الأول : أسباب قيام التدقيق الجبائي |
| 06 | الإيطار التنظيمي للتدقيق الجبائي المطلب الثاني |
| 10 | المطلب الثالث : الصفات الواجب توفرها في المدقق الجبائي |
|  | **المبحث الثالث : المبادئ الأساسية للتدقيق الجبائي وأنواعه** |
| 11 | المطلب الأول : المبادئ الأساسية للتدقيق الجبائي |
| 12 | المطلب الثاني : أنواع التدقيق الجبائي |
|  | الخاتمة |
|  | قائمة المراجع |

المقدمـــة

تسعى معظم دول العالم جاهدة إلى تحقيق التوازن الإقتصادي وذلك بإتخاذ سياسات إقتصادية ناجعة وفعالة ، فتلجأ إلى رفع مستوى التقدم والتنمية و حل المشاكل التي تؤدي إلى تحطيم البنية الإقتصادية

وإ يجاد السياسات الأكثر فعالية لتوفير إحتياجات الدولة من أموال مع الحرص على تجنب المخاطر والأزمات المالية ، لذا لم تجد من سبيل إلا الضرائب لتمويل خزينتها، فمنذ القدم أجمع معظم علماء المالية العامة بأن الضريبة تعد من إحدى أهم أدوات تنفيذ السياسة المالية في يد الدولة ، فهي تساهم بشكل مباشر وكبير في التأثير على النشاط الإقتصادي للبلد، وبالمقابل ولطالما كانت الضريبة بمثابة عبء ثقيل يقع على عاتق المكلفين وهذا بسبب توسع نطاقها وأنواعها، مما أدى إلى إرتفـــــاع نسب

الغش والتهرب الضريبي .

وعليه فنجد أن الدولة الجزائرية تولي إهتماما كبيرا للضرائب في قوانين المالية ، وخاصة وبظهور أزمات إقتصادية أدت إلى فقدانها لمبالغ ضخمة نتيجة إغفالات و إختلاسات كان لها دورا في وضع ميزانياتها تحت عجز كبير ، فالتهرب من دفع الضريبة يعتبر من أخطر الآفات وأبرز العقبات التي تستنزف الموارد المالية ،وسعيا وراء مجابهة هاته الظاهرة ،كلف المشرع الجزائري إدارة الضرائب مسؤولية الحفاظ على حقوق الخزينة العامة بشتى الطرق التشريعية والتنظيمية ، مع التحقق من مدى مصداقية الملفات الجبائية المصرحة وتطابقها مع الواقع ، ومن هنا يبرز دور التدقيق الجبـــائي كأداة

فعالة في مكافحة التهرب الضريبي وذلك بسبب الطابع الردعي الذي خوله له القانون.

إن النظـــام الجبائي الجزائري مبني على أساس التصريحات المقدمة من طرف المكلفين بالضريبة إلى إدارة الضرائب من أجل تحديد الوعـــاء الضريبي الواجب الدفع ، فنجد أن المشرع الجزائري منـــــح

الحرية للمكلفين بالضريبة بملأ التصريحات الجبائيـــة من تلقاء أنفسهم ، وهذا ماجعله محطة إستغــلال

أمــــام الكثير خاصة اللذين ينعدم لديهم الوعي الضريبي ، فكـــــان دور الإدارة الجبائية هنا مراقبة هذه التصريحات للحرص على عدم وقوع هذه الممارسات .

يعتبر التدقيق الجبائي الوسيلة الأكثر ملائمة لإسترجاع أموال الخزينة العمومية.

ومن خلال هذا العرض الموجز تبلورت معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها كالتالي :

**ماهو دور التدقيــق الجبائي في مراقبة التصريحات الجبائية للحـــد من التهرب الضريبــــــي ؟**

وإنطلاقا من طبيعة هذا الموضوع ولتحقيق الأهداف المنتظرة منه قسمنا بحثنا إلى ثلاث مباحث :

في فحوى كل مطلب سوف نتحدث عن كل من التهرب الضريبي والتصريحات الجبائية.

**المبحث الأول : مفهوم التدقيق الجبائي ، أهدافه و أهميته .**

المطلب الأول : مفهوم التدقيق الجبائي .

المطلب الثاني : أهداف التدقيق الجبائي .

المطلب الثالث : أهمية التدقيق الجبائي .

**المبحث الثاني : أسباب قيام التدقيق الجبائي ، إيطاره التنظيمي والصفاة الواجب توفرها في المدقق.**

المطلب الأول : أسباب قيام التدقيق الجبائي

المطلب الثاني :الإطار التنظيمي للتدقيق الجبائي .

المطلب الثالث :الصفاة الواجب توفرها في المدقق الجبائي .

**المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لعملية التدقيق الجبائي وانواعه.**

المطلب الأول :أشكال التدقيق الجبائي .

المطلب الثاني : أنواع التدقيق الجبائي .

المطلب الثالث :مقومات التدقيق الجبائي .

**المبحث الأول : مفهوم التدقيق الجبائي ، أهدافه و أهميته .**

يعتبر التدقـيـق الجبائي إحــــدى الأنواع الحديثة للتدقـيـق ، بإعتباره أداة وقائية وردعـية في يد الإدارة الجبائية تسمح للمؤسسة بإكتشاف نقاط الضعف والقوة بهدف إتخاذ الاحتياطات الضرورية لعدم وقوعها في الخطر وهذا ما يؤدي إلى ضمان حقوق الخزينة العامة من جهة ومن جهة أخرى توفير شروط المنافسة الجبائية الشريفة بين مختلف الأعوان الاقتصاديين ، كما يعتبر التدقيق الجبائي عملية متنوعة تأخذ عدة أشكال تم وضعها بموجب إجراءات ونصوص .

**المطلب الأول:مفهوم التدقيق الجبائي** .

هناك عدة تعاريف للتدقيق الجبائي أو ما يسمى" بالرقابة الجبائية " ، وكل هذه التعاريف صادرة عن هيئات أو أشخاص متمرسين وسنحاول فيما يلي تقديم بعض منها :

**التعريف الأول** : عرفه المفكر الإقتصادي الشهير فايول بأنه " التحقق مما إذا كان كل شيء يسير وفقا للخطة المرسومة والتعليمات الصادرة والقواعد المقرر، أما موضوعه فهو تبيان نواحي الضعف أو الخطأ من أجل تقويم ومنع تكرارها ".

**التعريف الثاني** : ويمكن كذلك تعريف التدقيق الجبائي أنه " فحص للتصريحات وكل السجلات ووثائق ومستندات المكلفين بالضريبة الخاضعين لها ، سواء أكانوا ذو شخصية طبيعية أو معنوية ، وذلك بقصد التأكد من صحة المعلومات التي تحتويها ملفاتهم الجبائية ، على أن يقوم الشخص المكلف بهذه العملية بالإستعلام ، و الإستفسار عن كل ما هو مدون بالتصريحات والوثائق المرفقة به.

**التعريف الثالث** : " يعتبر التدقيق الجبائي الجانب الجبائي لمهمة الرقابة المحاسبية أو هي مهمة على شكل عقد يهدف إلى فحص لمجمل الوضعية الجبائية للمؤسسة ، كما يعرفه البعض أنه إختبار إنتقادي للحالة الجبائية للمؤسسة ومدى احترامها للقوانين والتشريعات المعمول بها ، فهي العملية التي تهتم بالتأكد والتحقق من مدى إنتظام المؤسسة إتجاه إدارة الضرائب وكذا تطوير التسيير الضريبي من أجل الإقتصاد من مبلغ الضريبة .1

**التعريف الرابع** : أما بالنسبة للمشرع الجزائري فإنه لم يعرّف التدقيق الجبائي بمفهومه النظري في أي نص جبائي ، و إنما حدد ضوابطه وإجراءات ممارسته ، فقد جاء حسب المادة 20 ،الفقرة 1 من قانون الإجراءات الجبائية 2019 "يمكن لأعوان الإدارة الجبائية إجراء تحقيق في وضعية المكلفين بالضريبة والقيام بكل التحريات الضرورية لتأسيس وعاء الضريبة ومراقبتها أي مراقبة التصريحات الجبائية المكتتبة من طرف المكلفين بالضريبة ، يجب أن يتم التحقيق في الدفاتر والوثائق المحاسبية بعين المكان.

1 محمد هشام ملوكة ، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية**، مذكرة ماستر في علوم التسيير ، جامعة الوادي ، الوادي 2013-2014 ص 48،49.

01

من خلال التعاريف السابقة يمكننا تعريف التدقيق الجبائي على أنه : **"** **مجموعة العمليــــات التي تقوم بها الإدارة الجبائيــة للتأكد من صحة وصدق التصريحات الجبائيـة المقدمــة مـــن طـــرف المكلفين بالضريبة، بغرض إبداء رأي عام يسمح من خلاله بتشخيص الوضعية الجبائية بهدف تحسين السير الجبائي للمؤسسة وأيضا المحافظة على حقوق الخزينة".**1

**المطلب الثاني : أهداف التدقيق الجبائي .**

ﻫﻧﺎك ﻋدة أﻫداف ﻟﻠﺗدﻗﯾق اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ وﻓﻲ ﻧواﺣﻲ ﻣﺧﺗﻠﻔﺔ، إدارﯾﺔ، ﻣﺎﻟﯾﺔ، اﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ وﻏﯾرﻫﺎ، وﻣن أﻫم ﻫذﻩ اﻷﻫداف ﻧذﻛر ﻣﺎ ﯾﻠﻲ:

- **اﻟﻬدف اﻟﻘﺎﻧوﻧﻲ**: وﯾﺗﻣﺛل ﻓﻲ اﻟﺗﺄﻛد ﻣن ﻣدى ﻣطﺎﺑﻘﺔ وﻣﺳﺎﯾرة ﻣﺧﺗﻠف اﻟﺗﺻرﻓﺎت اﻟﻣﺎﻟﯾﺔ ﻟﻠﻣﻛﻠﻔﯾن، اﻟﻘواﻧﯾن واﻷﻧظﻣﺔ ﻟذا وﺣرﺻﺎ ﻋﻠﻰ ﺳﻼﻣﺔ ﻫذﻩ اﻷﺧﯾرة ﺗرﺗﻛز اﻟرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ ﻋﻠﻰ ﻣﺑدأ اﻟﻣﺳؤوﻟﯾﺔ واﻟﻣﺣﺎﺳﺑﺔ ﻟﻣﻌﺎﻗﺑﺔ اﻟﻣﻛﻠﻔﯾن ﺑﺎﻟﺿرﯾﺑﺔ ﻋن أﯾﺔ اﻧﺣارﻓﺎت أو ﻣﺧﺎﻟﻔﺎت ﯾﻣﺎرﺳوﻧﻬﺎ ﻟﻠﺗﻬرب ﻣن دﻓﻊ ﻣﺳﺗﺣﻘﺎﺗﻬم اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ.2

**اﻟﻬدف اﻹداري:** إذ ﺗؤدي اﻟرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ دوار ﻫﺎﻣﺎ ﻟﻺدارة اﻟﺿرﯾﺑﯾﺔ ﻣن ﺧﻼل اﻟﺧدﻣﺎت واﻟﻣﻌﻠوﻣﺎت اﻟﺗﻲ ﺗﻘدﻣﻬﺎ واﻟﺗﻲ ﺗﺳﺎﻫم ﺑﺷﻛل ﺣﯾوي وﻛﺑﯾر ﻓﻲ زﯾﺎدة اﻟﻔﺎﻋﻠﯾﺔ واﻷداء، وﯾﻣﻛن ﺗﺣدﯾدﻫﺎ ﻓﻲ اﻟﻧﻘﺎط اﻟﺗﺎﻟﯾﺔ:

- ﺗﺳﺎﻋد اﻟرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ ﻋﻠﻰ اﻟﺗﻧﺑﻪ إﻟﻰ أوﺟﻪ اﻟﻧﻘص واﻟﺧﻠل ﻓﻲ اﻟﺗﺷرﯾﻌﺎت اﻟﻣﻌﻣول ﺑﻬﺎ ﻣﻣﺎ ﯾﺳﺎﻋد اﻹدارة اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ ﻋﻠﻰ اﺗﺧﺎذ اﻹﺟارءات اﻟﺗﺻﺣﯾﺣﯾﺔ.

- ﺗﺣدﯾد اﻻﻧﺣارﻓﺎت وﻛﺷف اﻷﺧطﺎء ﯾﺳﺎﻋد اﻹدارة اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ ﻓﻲ اﻟﻣﻌرﻓﺔ واﻹﻟﻣﺎم ﺑﺄﺳﺑﺎﺑﻬﺎ وﺗﻘﯾﯾم آﺛﺎرﻫﺎ، وﺑﺎﻟﺗﺎﻟﻲ اﺗﺧﺎذ اﻟﻘارارت اﻟﻣﻧﺎﺳﺑﺔ ﻟﻣواﺟﻬﺔ اﻟﻣﺷﻛﻼت اﻟﺗﻲ ﺗﻧﺟم ﻋن ذﻟك

ﺗﺳﻣﺢ ﻋﻣﻠﯾﺔ اﻟرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ ﺑﺈﻋداد اﻹﺣﺻﺎﺋﯾﺎت ﻣﺛل ﻧﺳب اﻟﺗﻬرب اﻟﺿرﯾﺑﻲ

**اﻟﻬدف اﻟﻣﺎﻟﻲ واﻻﻗﺗﺻﺎدي**: ﺣﯾث ﺗﻬدف اﻟرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ إﻟﻰ اﻟﻣﺣﺎﻓظﺔ ﻋﻠﻰ اﻷﻣوال اﻟﻌﺎﻣﺔ ﻣن اﻟﺗﻼﻋب واﻟﺳرﻗﺔ، أي ﺣﻣﺎﯾﺗﻬﺎ ﻣن اﻟﺿﯾﺎع ﺑﺄي ﺷﻛل ﻣن اﻷﺷﻛﺎل، وﻫذا ﻟﺿﻣﺎن دﺧول إﯾرادات أﻛﺑر ﻟﻠﺧزﯾﻧﺔ اﻟﻌﻣوﻣﯾﺔ، وﺑﺎﻟﺗﺎﻟﻲ زﯾﺎدة اﻷﻣوال اﻟﻣﺗﺎﺣﺔ ﻟﻺﻧﻔﺎق اﻟﻌﺎم ﻣﻣﺎ ﯾؤدي إﻟﻰ زﯾﺎدة ﻣﺳﺗوى اﻟرﻓﺎﻫﯾﺔ اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ

ﻟﻠﻣﺟﺗﻣﻊ. إذ أن اﻷﻫداف اﻻﻗﺗﺻﺎدﯾﺔ ﻟﻠرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ ﻣوﺟودة ﺿﻣن اﻟﻌﻼﻗﺔ اﻟﻣرﻛﺑﺔ ﺑﯾن اﻻﻗﺗﺻﺎد واﻟﺟﺑﺎﯾﺔ .

1 رميسة حجام ، **دور التدقيق الجبائي في مكافحة التهرب الضريبي** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة العربي بن مهيدي ،أم البواقي ،سنة 2018-2019 ص.

2 محمود حسين الوادي ،زكرياأحمد عزام ، **المالية العامةوالنظام المالي في الإسلام** ، دار المسيرة ،ط1، الأردن ،2000،ص166.

02

- **اﻟﻬدف اﻻﺟﺗﻣﺎﻋﻲ:** ﺗﺳﻌﻰ اﻟرﻗﺎﺑﺔ اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ إﻟﻰ ﺗﺣﻘﯾق ﻣﺑدأ اﻟﻌداﻟﺔ ﺑﯾن اﻟﻣﻛﻠﻔﯾن ﺑﺎﻟﺿرﯾﺑﺔ، وﺑﺎﻟﺗﺎﻟﻲ ﺗﺣﻘﯾق ﺣﺎﻟﺔ ﻣن اﻟﻣﻧﺎﻓﺳﺔ اﻟﻧزﯾﻬﺔ ﺑﯾن اﻷﺷﺧﺎص واﻟﺷرﻛﺎت ﺑﻌﺿﻬم اﻟﺑﻌض، ﻛﻣﺎ ﺗﺳﻌﻰ إﻟﻰ ﺗﺟﺳﯾد ﻣﺑدأ اﻟﺗﺿﺎﻣن اﻟوطﻧﻲ ﻣن ﺧﻼل ﻣﺣﺎرﺑﺔ وﻣﻧﻊ اﻹﻫﻣﺎل أو اﻟﺗﻘﺻﯾر ﻓﻲ أداء اﻟﻣﻣول ﻟواﺟﺑﺎﺗﻪ ﺗﺟﺎﻩ اﻟﻣﺟﺗﻣﻊ.

ﻣن ﺧﻼل ﻣﺎ ﺳﺑق ﺗم ﺗﺻﻧﯾف أﻫداف اﻟﺗدﻗﯾق اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ إﻟﻰ أﻫداف رﺋﯾﺳﯾﺔ وﺗﺗﻣﺛل ﻓﻲ:

- اﻟﺗﺄﻛد واﻟﺗﺣﻘق ﻣن ﻣدى اﻧﺗظﺎم اﻟﻣؤﺳﺳﺔ ﺗﺟﺎﻩ اﻟﻘواﻧﯾن اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ.

- ﻣراﻗﺑﺔ ﺷروط ﻣﻌﺎﻟﺟﺔ اﻟﻣﺷﺎﻛل ذات اﻟطﺎﺑﻊ اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ ﺑﺎﻟﻧﺳﺑﺔ ﻟﻺﺟراءات ﺳﺎرﯾﺔ اﻟﻣﻔﻌول.

- ﺗﻘﯾﯾم ﻣدى ﻗﺎﺑﻠﯾﺔ اﻟﻣؤﺳﺳﺔ ﻻستعمال اﻹﻣﻛﺎﻧﯾﺎت اﻟﺗﻲ ﯾﺗﯾﺣﻬﺎ اﻟﻣﺷرع اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ.

وأﺧرى ﺛﺎﻧوﯾﺔ ﺗﺗﻣﺛل ﻓﻲ:

- ﺗﻘﯾﯾم اﻟﺧطر اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ اﻟﻧﺎﺗﺞ ﻋن اﻟﺗطﺑﯾق اﻟﺳﻲء ﻟﻠﻘواﻋد اﻟﺟﺑﺎﺋﯾﺔ. -

ِ ﺗﺟﻧب اﻟﻌﻘوﺑﺎت واﻟزﯾﺎدات اﻟﻧﺎﺗﺟﺔ ﻋن ﻋدم اﻟﺗﺻرﯾﺢ، أو اﻟﺗﺄﺧر ﻓﯾﻪ، أو اﻻ ﻧﺗﻘﺎص ﻣﻧﻪ.

- ﺗوﺿﯾﺢ أﻫﻣﯾﺔ اﻟﺧطر اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ اﻟﻧﺎﺗﺞ ﻋن ﻋدم اﻷﻣن اﻟﺟﺑﺎﺋﻲ.

- ﻣﺣﺎوﻟﺔ إﺑراز ﻧﻘﺎط اﻟﻘوة وﻧﻘﺎط اﻟﺿﻌف وﻣن ﺛم ﺗﺣﺳﯾن ﺗطور اﻟﻘرار.1.

1 سعيدي أحلام **،التقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة المسيلة ، سنة 2014-2015 ص .9

03

**المطلب الثالث : أهمية التدقيق الجبائي** .

التدقيق الجبائي هو المحرك الأساسي للتشخيص الجبائي للمؤسســــة والذي يسمح بإكتشاف نقاط الضعـــف ونقاط القوة للمؤسسة ،وهذا بهدف تصحيح الأول والإستغلال الأمثل للثاني ،حيث يتضمن حمايتها ويضمن كذلك الأمن الجبائي لها .

التدقيق الجبائي يسمح يتقييم النجاعة الجبائية للمؤسسة ويسمح كذلك بوضع الخطوط العريضة للإستيراتيجية الجبائية للمؤسسة وإقتراح الحلول التي تجعل الأداء في التسيير الجبائي أكبر بإنخفاض التكلفة الجبائية .

يمثل اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ الجباﺋﻲ ﻋﻤﻠﻴﺔ ﻣﻨﻈﻤﺔ وﻣﺒﻨﻴﺔ ﻋﻠﻰ أﺳﺲ ﻋﻠﻤﻴﺔ وﻋﻤﻠﻴﺔ وخبرة ﻛﺎﻣﻠﺔ في اﻟﻘﻮانين الجباﺋﻴﺔ، وﻫﺬا ﻣﺎ ﻳﺆﻛــــــﺪ أهميته واﻋﺘﺒﺎرﻩ ﻋﻠﻤﺎ ﻗﺎﺋﻤﺎ ﺑﺬاﺗﻪ، وﻳﺴﺘﻤﺪ أﺣﻜﺎﻣﻪ ﻣﻦ اﻟﻘﻮانين وﻣﻦ المعاييرالمهنية اﻷﺧﺮى. أﻣﺎ ﺑﺎﻟﻨﺴﺒﺔ ﻟﻠﻤﺪﻗﻖ الجبائي ﻓﺈن ﻋﺪم ﻣﻌﺮﻓﺘﻪ ﺑﺘﻔﺎﺻﻴﻞ اﻟﻘﺎﻧﻮن وإﻋﺪادﻩ اﻟﺒﻴﺎﻧﺎت المالية دون ﻛﻔﺎءة ﻋﻠﻤﻴﺔ ﻣﻌﺘﻤــــﺪا ﻋﻠﻰ ﻣﻌﺎﻳير ﻳﺮﺗﻜﺰ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻓﺈن ﻫﺬا ﺳﻴﻮﻗﻌﻪ في ﻣﺸﺎﻛﻞ كبيرة ﻷن ﻫﺪﻓﻪ اﻟﻨﻬﺎﺋﻲ ﻫﻮ تحقيق اﻟﻀﺮﻳﺒﺔ المناسبة وفي اﻟﻮﻗﺖ المناسب.

ﺣﻴﺚ ﺗﻜﻤﻦ أهمية اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ الجبائي في ﻛﻮﻧﻪ وﺳﻴﻠﺔ ﻻ ﻏﺎﻳﺔ ﻳﻬﺪف إلى ﺗﻮﻓير المعلومات ﺣﻮل المكلفـــين واﻟتي ﻻﺑﺪ أن تتﺴﻢ ﺑﺎﻟﺪﻗﺔ، واﻟﻜﻤﻴﺔ المناسبة ﻟﻌﻤﻞ المدقق الجبائي، والمساعدة في حصر المجتمع الضريبي بشكل دقيق والتأكيد للمكلفين اللذين يقدمون التصريحات الجبائية والتقارير المالية أن التشريع الضريبي ينفذ بعدالة دون تمييز بينهم في ذلك.

كما يهدف لخدمة الإدارة الضريبية في تحديد الوعاء الضريبي ويحافظ على حقوق المكلفين والدولــــــــــة بالإضافة إلى زيادة مستوى الإلتزام بأحكام التشريـع الضريبي والإمتثال له ، وتقليــــــل حالات التهرب الضريبي وأشكاله ، وزيادة حصيلة الضريبة

وكلها تساند النظام الضريبي في تحقيق الأهداف المالية والإقتصادية والإجتماعية .1

1 العطافي هاجر ،**مساهمة المدقق الخارجي في كشف مخاطر التدقيق الجبائي** ،مذكرة لنيل شهادة الماستر قسم العلوم التجارية ،جامعة محمد بوضياف المسيلة ،سنة 2014-2015 ص41.

04

**المبحث الثاني : أسباب قيام التدقيق الجبائي ، إيطاره التنظيمي والصفاة الواجب توفرها في المدقق الجبائي.**

**المطلب الأول : أسباب قيام التدقيق الجبائي.**

ﻫﻨﺎك ﺳببين رئيسيين ﻟﻘﻴﺎم اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ الجبائي ﻟﻴﻘﻮم بمراقبة تصريحات المكلفين والحفاظ ﻋﻠﻰ ﺣﻘﻮق الخزينة اﻟﻌﻤﻮﻣﻴﺔ وﻣﺮاﻗﺒﺔ ﺗﻨﻔﻴﺬ اﻟﺘﺸﺮﻳﻌﺎت اﳉﺒﺎﺋﻴﺔ وﳘﺎ ﻛﺎﻷﰐ .

-**اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺠﺒﺎﺋﻲ ﻛﻮﺳﻴﻠﺔ ﻟﻤﺘﺎﺑﻌﺔ اﻟﺘﺼﺮﻳﺤﺎت اﻟﺠﺒﺎﺋﻴﺔ:**

ﻳﻌﺪ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﳉﺒﺎﺋﻲ وﺳﻴﻠﺔ ﻫﺎﻣﺔ ﳌﺘﺎﺑﻌﺔ اﻟﻨﻈﺎم اﻟﺘﺼﺮﳛﻲ، ﻷن اﳌﻜﻠﻒ ﻫﻮ ﻣﻦ ﳛﺪد ﺑﻨﻔﺴﻪ أﺳﺲ ﻓﺮض اﻟﻀﺮﻳﺒﺔ وﻳﺼﺮح ﻟﻺدارة اﳉﺒﺎﺋﻴﺔ، وﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﳉﺒﺎﺋﻲ ﻳﺘﻢ اﻟﺘﺄﻛﺪ ﻣﻦ ﺻﺤﺔ ﻫﺬﻩ اﻟﺘﺼﺮﳛﺎت اﳌﻜﺘﺘﺒﺔ وﺿﻤﺎن ﻣﺼﺪاﻗﻴﺘﻬﺎ وﺻﺤﺘﻬﺎ، ﻛﻤﺎ ﺗﺴﻤﺢ أﻳﻀﺎ ﺑﺘﺠﺴﻴﺪ ﻣﺒﺪأ اﻟﻌﺪاﻟﺔ اﻟﻀﺮﻳﺒﻴﺔ.

-**اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﻟﺠﺒﺎﺋﻲ ﻛﻮﺳﻴﻠﺔ ﻟﻤﻜﺎﻓﺤﺔ اﻟﺘﻬﺮب اﻟﻀﺮﻳﺒﻲ :**

ﻧﻈﺮا ﻷﺳﺒﺎب ﻣﺘﻌﺪدة ﻳﻠﺠﺄ ﺑﻌﺾ اﳌﻜﻠﻔﲔ ﺑﺎﻟﻀﺮﻳﺒﺔ إﱃ اﻟﺘﻬﺮب أو ﲣﻔﻴﺾ اﻟﻌﺐء اﻟﻀﺮﻳﱯ ﺑﺸﱴ اﻟﻄﺮق واﻷﺳﺎﻟﻴﺐ اﻟﺸﺮﻋﻴﺔ وﻏﲑ اﻟﺸﺮﻋﻴﺔ، ﻟﺪﻟﻚ ﻓﺈن ﻋﻤﻠﻴﺎت ﻣﻜﺎﻓﺤﺔ ﻫﺬﻩ اﳌﻤﺎرﺳﺎت اﻟﺘﺪﻟﻴﺴﻴﺔ ﻳﻌﺘﱪ ﻣﻦ أوﻟﻮﻳﺎت اﻹدارة اﳉﺒﺎﺋﻴﺔ واﻟﱵ ﲤﺘﻠﻚ ﺳﻠﻄﺎت وﺻﻼﺣﻴﺎت واﺳﻌﺔ ﲤﺎرﺳﻬﺎ وذﻟﻚ ﻋﻦ ﻃﺮﻳﻖ ﺗﻘﻨﻴﺎت ﳐﺘﻠﻔﺔ وﻣﺘﻌﺪدة ﻋﻠﻰ ﳐﺘﻠﻒ أﺻﻨﺎف اﳌﻜﻠﻔﲔ واﻟﱵ ﻣﻦ ﺑﻴﻨﻬﺎ اﻟﺘﺪﻗﻴﻖ اﳉﺒﺎﺋﻲ اﻟﺬي ﻳﻌﺪ اﻷداة اﻟﻀﺮورﻳﺔ ﳌﻜﺎﻓﺤﺔ اﻟﺘﻬﺮب اﻟﻀﺮﻳﱯ ﻷﺎ ﺗﺸﻜﻞ ﺿﻤﺎن ﻟﺘﺤﻘﻴﻖ ﻣﺼﺎﱀ اﳋﺰﻳﻨﺔ اﻟﻌﻤﻮﻣﻴﺔ**.**1

1 العطافي هاجر ،**مساهمة المدقق الخارجي في كشف مخاطر التدقيق الجبائي** ،مرجع سابق ،ص42.

05

**المطلب الثاني : الإيطار التنظيمي للتدقيق الجبائي .**

سيعرض في هذا المطلب مختلف الأجهزة التي تقوم بمهمة التدقيق الجبائي

**الفرع الأول: الأجهزة المركزية:**

( D.R.V) **أولا:** مديرية البحث و المراجعات:

تأسست سنة 1998 وتم تكليفها بدور محاربة التهرب الضريبي ، في سنة 2007 تمت إعادة هيكلة هذه المديرية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 07- 364 المؤرخ في28 نوفمبر2007 ،والمتضمن التنظيم الإداري المركزي لوزارة المالية ، تقوم هذه المديرية بصفتها مصلحة مركزية تابعة للمديرية العامة للضرائب و بإعتبارها صاحبة سلطة واسعة على المستوى الوطني ، بتسيير عملية التد قيق الجبائي على المستوى المركزي، ومكافحة التهرب الضريبي ، حيث أصبحت المديرية المركزية للأبحاث و التدقيقات مكلفة بما يلي:

\* إنجاز و تدقيق محاسبة المؤسسات الخارجية عن نطاق اختصاص مديرية كبريات المؤسسات .

\* تطبيق حق التحقيق والتفتيش لمحاربة الغش الجبائي بمساعدة مصالح العدالة والأمن الوطني.

\* مراقبة مداخيل الأشخاص الطبيعيين في إطار إخضاع المداخيل الخفية للجباية.

\* متابعة المساعدات الدولية المتبادلة المنص وص عليها في الإتفاقيات الجبائية الدولية.

. (D.G.E) **ثانيا**: مديرية كبريات المؤسسات:

تم تأسيسها بموجب قرار وزاري المؤرخ في 07جويلية 2005المحدد لتنظيم المديريات الفرعية لمديرية كبريات المؤسسات ، وتتكون هذه المديرية من خمسة مديريات فرعية وهيى:

المديرية الفرعية لجباية المحروقات .

. المديرية الفرعية للتيسير

. المديرية الفرعية للرقابة و البطاقية

. المديرية الفرعية للمنازعات

1. المديرية الفرعية للوسائل

1 رميسة حجام، مرجع سابق ،ص9.

06

**الفرع الثاني : الأجهزة الجهوية .**

**أولا:** المصالح الجهوية للأبحاث والمراجعات .

يوجد ثلاث مصالح جهوية للأبحاث والمارجعات لها صلاحيات على المستوى الوطني، وهي متواجدة في ، المناطق التالية : وهران، قسنطينة ، الجزائر، كما أنها تتمتع بصلاحيات على المستوى الجهوي، وتتكلف بالقيام بالمهام التالية :

تنفيذ برامج البحث والتحقيق ومارقبة النشاطات والمداخيل التي تضبطها مديرية الأبحاث و المراجعات وإعداد الإحصائيات اللازمة.

. ضمان تسير وسائل تدخل فرق التحقيق الجبائي

تنفيذ برامج التحقيق والبحث ومتابعة ومراقبة الأشغال المتعلقة بها وتقوم بتقييمها الدوري.

الفصل في الشكاوي المتعلقة بالمراقبات المنجزة.

)DRI **ثانيا** :المديرية الجهوية للضرائب :(

تتواجد المديريات الجهوية للضارئب في كل من ( شلف ، بشار ، بليدة ، الجزائر ، سطيف ، عنابة ، قسنطينة، وورقلة،وهران) فإن هذه المديريات تمثل الإدارة المركزية على المستوى المحلي ذلك بغرض الإشراف عن قرب المديريات الولائية ، كون أن دورها يكمن في تنشيط وتوجيه ومراقبة أنشطة المديريات

الولائية التابعة لإختصاصها الإقليمي .

علاوة على ذلك فإن دور هذه الأخيرة يكمن في الفحص والتنسيق والسهر على تصحيح النقائص والأخطاء المسجلة، خاصة تلك المتعلقة بالتدقيق الجبائي وتحصيل الضرائب ومعالجة المنازعات.

**ثالثا** : المراكز الجهوية للإعلام والوثائق .

تعتبر المراكز الجهوية للإعلام والوثائق من المراكزالمنتشرة عبر الوطن ذات إختصاص إقليمي جهوي وهي من الإدارت الجبائية التي لها صلاحيات جبائية جهوية ،حيث تنتشر عبر الوطن في أربع مراكز جهوية، توجد في كل من الجزائر ، ورقلة ، قسنطينة ،وهران،وكل مركز جهوي للإعلام والوثائق يتبع له عدد من المديريات الولائية للضرائب .

تتكلف المراكز الجهوية للإعلام والوثائق بالمهام التالية :

-تنسيق برامج البحث وتجمع وتعالج المعلومة الإقتصادية والمالية المحلية .

-تستغل السجلات الأصلية وتنشر الجداول العامة للرسم العقاري ورسم التطهير والضريبة على الدخل الإجمالي ،والضريبة على أرباح الشركات وتنشر الإنذارات الموافقة لها وسجلات السنة المالية الموالية .1

1 ابراهيم حدوش ،**دراسة قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم 2017-2018،ص 69.

07

-تقدم أوراق النتائج التي تعطي بالنسبة للجداول العامة لبلدية بكاملها وولاية ، وتراجع عدد المكلفين بالضريبة الذين فرضت عليهم الضريبة وأسس العناصر الخاضعة للضريبة والناتج الإجمالي لكل ضريبة أو رسم والحصة التي تعود لكل جماعة عمومية والغرف الحرفية .

-تصدر سندات ايرادات الجداول الضريبية العامة التي تعطي لها المديريات الولائية للضرائب طابعا تنفيذيا

-تعد الكشوف الملحقة المتعلقة بالخاضعين للضريبة المفقودين وبالحصص الكبيرة وبالأرصدة السلبية .

-تقدم كل الوثائق الإحصائية التي تسمح لمديرية الإعلام والوثائق بقياس أثر الأحكام الجبائية الجديدة - تعرض مؤشرات المحيط المترتبة عن معالجة المراجع الإقتصادية و الإجتماعية المحلية وذلك في مسعى التسيير حسب الأهداف ( تشخيص /مخطط عمل )1 إطار

**الفرع الثالث : الأجهوة المحلية .**

)D.W.**Iأولا** : المديرية الولائية للضرائب: (

تلعب المديرية الولائية للضرئب ، على مستوى كل ولاية من ولايات الوطن ، دورا رئيسيا في مجــــــال الرقابة الجبائية وتتولى بهذه المهمة مديريتها الفرعية للرقابة الجبائية إذ تعد الهيئة المختصة بعملية الرقابة لذا تستند إليها مهمة تنفيذ برامج التحقيق ، بحيث تضم المديرية الفرعية للرقابة الجبائية أربع مكاتب :

- مكتب البحث عن المعلومة الجبائية

- مكتب البطاقات و المقارنات

- مكتب المراجعات الجبائية

- مكتب مراقبة التقييمات

وتتكون المديرية الولائية للضرائب من خمسة مديريات فرعية :

المديرية الفرعية للعمليات الجبائية.

المديرية الفرعية للتحصيل.

المديرية الفرعية للمنازعات.

المديرية الفرعية للوسائل.

2. المديرية الفرعية للمراقبة الجبائية

1 سيليا بوكموش ، **دور الرقابة الحبائية في مكافحة التهرب الضريبي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية ،2017 ،ص10،11.

2 ابراهيم حدوش ، مرجع سابق ص70.

08

) C.P.I**ثانيـــا:**المراكز الجبائية للضرائب : (

تنظم المراكز الجوارية للضرائب في ثلاث مصالح رئيسية وقباضة :

المصلحة الرئيسية للتسيير

المصلحة الرئيسية للمراقبة و البحث.

المصلحة الرئيسة للمنازعات.

(C.D.I)**ثالثــــا** : مراكز الضرائب :

مركز الضرائب، هو مركز تسيير موحد يجمع تحت إشراف رئيس المركز كل مهام التسيير والتحصيل والمراقبة والمنازعات التي تتكفل بها حاليا المفتشيات والقباضات ومديريات الضارئب الولائية ، بهذا الصدد يشكل مركز الضرائب المحور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة التابعين لمجال إختصاصه وهو: - المؤسسات الخاضعة للنظام الحقيقي و النظام المبسط .

- المهن الحرة.

- المؤسسات غير الخاضعة لمجال إختصاص مديرية كبريات المؤسسات.

تعتبر مراكز الضرائب من الهياكل الجديدة المستحدثة في الإدارة الجبائية، غير أنه لم يتم تعميمها بعد على كامل التارب الوطني وإقتصر وجودها على بعض المناطق ، وفي إنتظار تعميمها على كل الوطن تواصل ، مفتشيات وقباضات الضارئب عملها بصفة إنتقالية في إنتظار إدماجها الكلي حسب الحالة في مراكز الضرائب وتنحصر مهام مراكز الضرائب في مجال الرقابة الجبائية في ما يلي :

في مجال الوعاء.

في مجال التحصيل .

في مجال الرقابة .

في مجال المنازعات.

في مجال الإستقبال والإعلام.

**رابعــــــا** : مفتشيات الضرائب .

لقد تم إنشاء مفتشيات الضرائب المتعددة الإختصاص سنة 1994 ، وذلك إثر عملية توحيد هياكل الوعاء وهي هيكل وعاء للمراقبة والتدخل، وفي هذا المستوى فهي تقوم بتقدير الضريبة أي القيام بتحديد الأسس

الخاضعة للضريبة للمكلفين على مستوى الضرائب والرسوم ومختلف الحقوق خاضعين لها.1

1 رميسة حجام، مرجع سابق ،ص11.

09

تقوم بمراقبة التصريحات المسجلة من طرف المكلفين في الإطار الرسمي عندما تستقبل التصريحات أو في إطار المراقبة المعمقة للملفات على أساس برنامج متعدد سنويا.

تقوم بتدخلات ميدانية على مختلف المستويات ، سواء بالنسبة للمراقبة الدقيقة الخاصة ببعض الضرائب مثل الضرائب المباشرة ، حقوق الطابع أو عند إجراء عملية الجرد أو المعاينة ، أو في إطار الإحصاء الدوري

للعقارات المبنية والمنقولات وكذا النشاطات، وهذا لأجل إنجاز برامج بحث عن المادة الخاضعة للضريبة منافسة مع ما تقوم به نيابة مديرية الرقابة الجبائية عن طريق مصلحة التدخلات.1

**المطلب الثالث : الصفاة الواجب توفرها في المدقق الجبائي** .

ﻭﻴﻤﻜﻥ ﺘﻠﺨﻴﺼﻬﺎ ﺒﻤﺎ ﻴﻠﻲ :

1 - **المؤهلات**: ﻴﺠﺏ ﺍﻥ ﻴﻤﺘﻠﻙ ﺍﻟﻤﺩﻗﻘﻭﻥ ﺍﻟﻤﺨﺼﺼﻭﻥ ﻻﻋﻤﺎل ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﻀﺭﻴﺒﻲ ﺍﻟﻜﻔﺎﺀﺍﺕ ﺍﻟﻤﻬﻨﻴﺔ ﺍﻟﻤﻼﺌﻤﺔ ﻭﺍﻟﻤﺘﻤﺜﻠﺔ ﻓﻴﻤﺎ ﻴﻠﻲ:

1 ﻤﻌﺭﻓﺔ ﺍﻟﻁﺭﻕ ﻭﺍﺴﺎﻟﻴﺏ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ .

2 ﻤﻌﺭﻓﺔ ﺍﻟﺸﻜل ﺍﻟﻘﺎﻨﻭﻨﻲ ﻟﻠﻭﺤﺩﻩ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﻤﻭﻀﻭﻉ .

3 ﻤﻬﺎﺭﺍﺕ ﺍﻻﺘﺼﺎل ﻤﻊ ﻜل ﺍﻁﺭﺍﻑ ﺍﻟﻌﻤﻠﻴﺔ .

4 ﻤﻌﺭﻓﺔ ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺉ ﺍﻻﺴﺎﺴﻴﻪ ﺍﻟﻤﺘﻌﺎﺭﻑ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻓﻲ ﻋﻠﻡ ﺍﻟﻤﺤﺎﺴـﺒﻪ، ﺍﻟﺘـﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺨـﺎﺹ، ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺤﻜﻭﻤﻲ، ﻭﺍﻴﺔ ﻤﺒﺎﺩﺉ ﺍﺨﺭﻯ ﻟﻬﺎ ﻋﻼﻗﺔ ﺒﻨﺸﺎﻁ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ.

2**- الإستقلالية والموضوعية ،والنزاهة:**

ﺘﻌﺘﺒﺭ إﺴﺘﻘﻼﻟﻴﺔ ﺍلمدقق ﻋﻥ ﻋﻤﻴﻠﻪ ﺒﻤﺜﺎﺒﺔ ﺤﺠﺭ ﺍﻟ ﺯﺍﻭﻴﺔ ﻓﻲ ﻤﻤﺎﺭﺴﺔ ﺍﻟﻤﻬﻨﺔ، ﺒل ﺘﻌﺘﺒﺭ ﻫﻲ ﺍﻷﺴﺎﺱ ﺍﻟﺘﻲ ﻗﺎﻤﺕ ﻋﻠﻴﻬﺎ ﻤﻬﻨﺔ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ . ﻭﺘﺘﻨﺎﻭل ﺍﺴﺘﻘﻼﻟﻴﺔ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ ﺠﺎﻨﺒﻴﻥ ﻤﻬﻤﻴﻥ ﻭﻫﻤﺎ:

المدقق بإعتباره إنسانا أي إستقلالية الإرادة. الجانب الأول : ﻭﻴﻤﺜل ﺍﺴﺘﻘﻼﻟﻴﺔ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ ﺍﻟﻌﻘﻠﻲ ﺍﻟﺤﻘﻴﻘﻲ ﺍﻟﻨﺎﺒﻊ

الجانب الثاني : الإستقلالية المهنية .أي الفصل بين السلطات

3**- ﺍﻟﻌﻨﺎﻴﺔ ﻭﺍﻟﻤﻬﺎﺭﺓ ﻭﺍﻟﻜﻔﺎﺀﺓ ﺍﻟﻼﺯﻤﺔ:**

ﻤﻥ ﺍﻟﻤﻔﺭﻭﺽ ﺃﻥ ﻴﻜﻭﻥ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ ﺨﺒﻴﺭﺍ ﻓﻲ ﺸﺅﻭﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﻭﺍﻷﻏﺭﺍﺽ ﺍﻟﻤﻭﻅﻑ ﻟﻬﺎ، ﻭ ﻗﺩ ﺘﻡ ﺘﻌﺭﻴﻑ ﺍﻟﺨﺒﻴﺭ ﺒﺄﻨﻪ ﺍﻟﺸﺨﺹ ﺍﻟﺫﻱ ﻴﻤﺘﻠﻙ ﻤﻬﺎﺭﺍﺕ ﻭﺨﺒﺭﺓ ﻓﻲ ﻤﺠﺎﻻﺕ ﻤﻌﻴﻨﻪ ﻭﺒﺎﻻﻀﺎﻓﺔ ﺇﻟﻰ ﻤﺠﺎﻟﻪ ﺍﻷﺼﻠﻲ. ﻓﺎﻟﻜﻔﺎﺀﺓ ﻫﻲ ﺍﻟﻘﺩﺭﺓ ﻋﻠﻰ ﺇﺘﻤﺎﻡ ﺍﻟﻌﻤل ﺒﺎﻟﺸﻜل ﺍﻟﺫﻱ ﻴﻘﺘﻨﻊ ﺒﻪ ﺍﻟﻐﻴﺭ ﻭﻴﺘﻘﺒﻠﻪ ﺒﺸﻜل ﺤﺴﻥ.2

1 رميسة حجام ، مرجع سابق ص11

2 محمد محمود ذيب حوسو ، **التدقيق لأغراض ضريبية،** أطروحة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ،2005، ص48.

10

**المبحث الثالث : المبادئ الأساسية لعملية التدقيق الجبائي وانواعه.**

**المطلب الأول : المبادئ الأساسية لعملية التدقيق الجبائي :**

ﻴﻭﺠﺩ ﺍﺘﻔﺎﻕ ﺒﻴﻥ ﺍﻟﺒﺎﺤﺜﻴﻥ ﺃﻥ ﻫﻨﺎﻙ ﻤﺠﻤﻭﻋﺘﻴﻥ ﻤﻥ ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺉ ﻟﻠﺘﺩﻗﻴﻕ، ﻭﺘﺭﺘﺒﻁ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺉ ﺒﻜل ﺭﻜﻥ ﻤﻥ ﺃﺭﻜﺎﻨﻪ (ﺍﻟﺘﺄﻜﻴﺩ،ﺍﻟﺘﻘﺭﻴﺭ)، ﻭﺒﻨﺎﺀﺍ ﻋﻠﻰ ﺫﻟﻙ ﻓﺈﻥ ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺉ ﺍﻷﺴﺎﺴﻴﺔ ﻟﻠﺘﺩﻗﻴﻕ ﻴﻤﻜﻥ ﺘﻘﺴﻴﻤﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﻤﺠﻤﻭﻋتﻴﻥ ﻫﻤﺎ:

**ﺃ - ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺉ ﺍﻟﻤﺭﺘﺒﻁﺔ ﺒﺭﻜﻥ ﺍﻟﺘﺤﻘﻕ (ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ):**

- **ﻤﺒﺩﺃ ﺘﻜﺎﻤل ﺍﻹﺩﺭﺍﻙ ﺍﻟﺭﻗﺎﺒﻲ** :ﻭﻴﻌﻨﻲ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺍﻟﻤﻌﺭﻓﺔ ﺍﻟﺘﺎﻤﺔ ﺒﻁﺒﻴﻌﺔ ﺃﺤﺩﺍﺙ ﺍﻟﻤﻨﺸﺄﺓ ﻭﺃﺜﺎﺭﻫﺎ ﺍﻟﻔﻌﻠﻴﺔ ﻭﺍﻟﻤﺤﺘﻤﻠﺔ ﻋﻠﻰ ﻜﻴﺎﻥ ﺍﻟﻤﻨﺸﺎﺓ ﻭﻋﻼﻗﺎﺘﻬﺎ ﺒﺎﻷﻁﺭﺍﻑ ﺍﻷﺨﺭﻯ ﻤﻥ ﺠﻬﺔ، ﻭﻟﻭﻗﻭﻑ ﻋﻠﻰ ﺍﺤﺘﻴﺎﺠﺎﺕ ﺍﻷﻁﺭﺍﻑ ﺍﻟﻤﺨﺘﻠﻔﺔ ﻟﻠﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﺍﻟﻤﺤﺎﺴﺒﻴﺔ ﻋﻥ ﻫﺫﻩ ﺍﻵﺜﺎﺭ ﻤﻥ ﺠﻬﺔ ﺃﺨﺭﻯ.

- **ﻤﺒﺩﺃ ﺍﻟﺸﻤﻭل ﻓﻲ ﻤﺩﻯ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻻﺨﺘﻴﺎﺭﻱ** :ﻭﻴﻌﻨﻲ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺃﻥ ﻴﺸﻤل ﻤﺩﻯ ﺍﻟﻔﺤﺹ ﺠﻤﻴﻊ ﺃﻫﺩﺍﻑ ﺍﻟﻤﻨﺸﺄﺓ ﺍﻟﺭﺌﻴﺴﻴﺔ ﻭﺍﻟﻔﺭﻋﻴﺔ ﻭﻜﺫﻟﻙ ﺠﻤﻴﻊ ﺍﻟﺘﻘﺎﺭﻴﺭ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ ﺍﻟﻤﻌﺩﺓ ﺒﻭﺍﺴﻁﺔ ﺍﻟﻤﻨﺸﺄﺓ، ﻤﻊ ﻤﺭﺍﻋﺎﺓ ﺍﻷﻫﻤﻴﺔ ﺍﻟﻨﺴﺒﻴﺔ ﻟﻬﺫﻩ ﺍﻷﻫﺩﺍﻑ ﻭﺘﻠﻙ ﺍﻟﺘﻘﺎﺭﻴﺭ.

- **ﻤﺒﺩﺃ ﺍﻟﻤﻭﻀﻭﻋﻴﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ** :ﻭﻴﺸﻴﺭ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺇﻟﻰ ﻀﺭﻭﺭﺓ ﺍﻹﻗﻼل ﺇﻟﻰ ﺃﻗﺼﻰ ﺤﺩ ﻤﻤﻜﻥ ﻤﻥ ﻋﻨﺼﺭ ﺍﻟﺘﻘﺭﻴﺭ ﺍﻟﺸﺨﺼﻲ ﺃﻭ ﺍﻟﺘﻤﻴﻴﺯ ﺃﺜﻨﺎﺀ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﻭﺫﻟﻙ ﺍﻻﺴﺘﻨﺎﺩ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﻌﺩﺩ ﺍﻟﻜﺎﻓﻲ ﻤﻥ ﺃﺩﻟﺔ ﺍﻹﺜﺒﺎﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﺅﻴﺩ ﺭﺃﻱ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ ﻭﺘﺩﻋﻤﻪ ﺨﺼﻭﺼﺎ ﺘﺠﺎﻩ ﺍﻟﻌﻨﺎﺼﺭ ﻭﺍﻟﻤﻔﺭﺩﺍﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﻌﺘﺒﺭ ﺫﺍﺕ ﺃﻫﻤﻴﺔ ﻜﺒﻴﺭﺓ ﻨﺴﺒﻴﺎ ﻭﺘﻠﻙ ﺍﻟﺘﻲ ﻴﻜﻭﻥ ﺍﺤﺘﻤﺎل ﺤﺩﻭﺙ ﺍﻟﺨﻁﺄ ﻓﻴﻬﺎ ﺃﻜﺒﺭ ﻤﻥ ﻏﻴﺭﻫﺎ.

**- ﻤﺒﺩﺃ ﺘﺩﻗﻴﻕ ﻤﺩﻯ ﺍﻟﻜﻔﺎﻴﺔ ﺍﻹﻨﺴﺎﻨﻴﺔ** :ﻭﻴﺸﻴﺭ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺇﻟﻰ ﻭﺠﻭﺏ ﺘﺩﻗﻴﻕ ﻤﺩﻯ ﺍﻟﻜﻔﺎﻴﺔ ﺍﻹﻨﺴﺎﻨﻴﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻨﺸﺄﺓ، ﺒﺠﺎﻨﺏ ﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﻜﻔﺎﻴﺔ ﺍﻹﻨﺘﺎﺠﻴﺔ ﻟﻤﺎ ﻟﻬﺎ ﻤﻥ ﺃﻫﻤﻴﺔ ﻓﻲ ﺘﻜﻭﻴﻥ ﺍﻟﺭﺃﻱ ﺍﻟﺼﺤﻴﺢ ﻟﺩﻯ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ ﻋﻥ ﺃﺤﺩﺍﺙ ﺍﻟﻤﻨﺸﺎﺓ، ﻭﻫﺫﻩ ﺍﻟﻜﻔﺎﻴﺔ ﻫﻲ ﻤﺅﺸﺭ ﻟﻠﻤﻨﺎﺥ ﺍﻟﺴﻠﻭﻜﻲ ﻟﻠﻤﻨﺸﺄﺓ ﻭﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﻨﺎﺥ ﺘﻌﺒﻴﺭ ﻋﻥ ﻤﺎ ﺘﺤﺘﻭﻴﻪ ﺍﻟﻤﻨﺸﺄﺓ ﻤﻥ ﻨﻅﺎﻡ ﻟﻠﻘﻴﺎﺩﺓ ﻭﺍﻟﺴﻠﻁﺔ ﻭﺍﻟﺤﻭﺍﻓﺯ ﻭﺍﻻﺘﺼﺎل ﻭﺍﻟﻤﺸﺎﺭﻜﺔ. 1

**ﺏ - ﺍﻟﻤﺒﺎﺩﺉ ﺍﻟﻤﺭﺘﺒﻁﺔ ﺒﺭﻜﻥ ﺍﻟﺘﻘﺭﻴﺭ :**

- **ﻤﺒﺩﺃ ﻜﻔﺎﻴﺔ ﺍﻻﺘﺼـــﺎل** :ﻭﻴﺸﻴﺭ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺇﻟﻰ ﻤﺭﺍﻋﺎﺓ ﺃﻥ ﻴﻜﻭﻥ ﺘﻘﺭﻴﺭ ﺃﻭ ﺘﻘﺎﺭﻴﺭ ﻤﺩﻗﻕ ﺍﻟﺤﺴﺎﺒﺎﺕ ﺃﺩﺍﺓ ﻟﻨﻘل

1 سميرة بوعكاز، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي** ،رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية ،جامعة محمد خيضر بسكرة ، ص72.

11

ﺍﻟﻌﻤﻠﻴﺎﺕ ﺍﻻﻗﺘﺼﺎﺩﻴﺔ ﻟﻠﻤﻨﺸﺄﺓ ﻟﺠﻤﻴﻊ ﺍﻟﻤﺴﺘﺨﺩﻤﻴﻥ ﻟﻬﺎ ﺒﺼﻭﺭﺓ ﺤﻘﻴﻘﻴﺔ ﺘﺒﺤﺙ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺜﻘﺔ ﺒﺸﻜل ﻴﺤﻘﻕ ﺍﻷﻫﺩﺍﻑ ﺍﻟﻤﺭﺠﻭﺓ ﻤﻥ ﺇﻋﺩﺍﺩ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﺘﻘﺎﺭﻴﺭ .

**- ﻤﺒﺩﺃ ﺍﻹﻓﺼــــــــﺎﺡ** :ﻭﻴﺸﻴﺭ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺇﻟﻰ ﻤﺭﺍﻋﺎﺓ ﺃﻥ ﻴﻔﺼﺢ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ، ﻜل ﻤﺎ ﻤﻥ ﺸﺄﻨﻪ ﺘﻭﻀﻴﺢ ﻤﺩﻯ ﺘﻨﻔﻴﺫ ﺍﻷﻫﺩﺍﻑ ﻟﻠﻤﻨﺸﺄﺓ، ﻭﻤﺩﻯ ﺍﻟﺘﻁﺒﻴﻕ ﻟﻠﻤﺒﺎﺩﺉ ﻭﺍﻹﺠﺭﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﻤﺤﺎﺴﺒﻴﺔ ﻭﺍﻟﺘﻐﻴﻴﺭ ﻓﻴﻬ ﻭﺇﻅﻬﺎﺭ ﺍﻟﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﺅﺜﺭ ﻋﻠﻰ ﺩﻻﻟﺔ ﺍﻟﺘﻘﺎﺭﻴﺭ ﺍﻟﻤﺎﻟﻴﺔ، ﻭﺇﺒﺭﺍﺯ ﺠﻭﺍﻨﺏ ﺍﻟﻀﻌﻑ -ﺇﻥ ﻭﺠﺩﺕ- ﻓﻲ ﺃﻨﻅﻤﺔ ﺍﻟﺭﻗﺎﺒﺔ ﺍﻟﺩﺍﺨﻠﻴﺔ ﻭﻟﻤﺴﺘﻨﺩﺍﺕ ﻭﺍﻟﺩﻓﺎﺘﺭ ﻭﺍﻟﺴﺠﻼﺕ.

**- ﻤﺒﺩﺃ ﺍﻹﻨﺼـــــﺎﻑ** :ﻭﻴﺸﻴﺭ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻤﺒﺩﺃ ﺇﻟﻰ ﻤﺭﺍﻋﺎﺓ ﺃﻥ ﻴﺸﻤل ﺍﻟﺘﻘﺭﻴﺭ ﺘﻔﺴﻴﺭﺍ ﻭﺍﻀﺤﺎ ﻟﻜل ﺘﺼﺭﻑ ﻏﻴﺭ ﻋﺎﺩﻱ ﻴﻭﺍﺠﻪ ﺒﻪ ﺍﻟﻤﺩﻗﻕ ، ﻭﺃﻥ ﺘﺒﻨﻰ ﺘﺤﻔﻅﺎﺘﻪ ﻭﻤﻘﺘﺭﺤﺎﺘﻪ ﻋﻠﻰ ﺃﺴﺒﺎﺏ ﺤﻘﻴﻘﻴﺔ ﻭﻤﻭﻀﻭﻋية.

**المطلب الثاني ، أنواع التدقيق الجبائي** .

ﻴﻌﺘﺒﺭ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﺍﻷﺩﺍﺓ ﺍﻷﺴﺎﺴﻴﺔ ﻓﻲ ﺇﻋﺩﺍﺩ ﺘﺸﺨﻴﺹ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ، ﻭﺒﺎﻟﺘﺎﻟﻲ ﻓﻬﻭ ﻴﻀﻡ ﻤﻬﻤﺔ ﺍﺤﺘﻴﺎﻁﻴﺔ ﺘﻬﺩﻑ

ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺘﺤﻜﻡ ﻓﻲ ﺍﻟﺠﺎﻨﺏ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﻟﻬﺎ ﺍﻷﻤﺭ ﺍﻟﺫﻱ ﺃﺩﻯ ﺇﻟﻰ ﺒﺭﻭﺯ ﻨﻭﻋﻴﻥ ﻤﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻲ

ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﺍﻟﺩﺍﺨﻠﻲ : ﻭﻗﺩ ﻋﺭﻓﻪ ﻤﻌﻬﺩ ﺍﻟﻤﺭﺍﺠﻌﻴﻥ ﺍﻟﺩﺍﺨﻠﻴﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺩﺍﺨﻠﻲ ﻋﻠﻰ ﺃﻨﻪ:

"ﻨﺸﺎﻁ ﻤﺴﺘﻘل ﻫﺎﺩﻑ ﻴﻌﻁﻲ ﻟﻠﻤﺅﺴﺴﺔ ﻨﻭﻉ ﻤﻥ ﺍﻟﺤﻤﺎﻴﺔ ﻤﻥ ﺨﻼل ﺍﻟﺘﺤﻜﻡ ﻓﻲ ﻤﺨﺘﻠﻑ ﺍﻟﻌﻤﻠﻴﺎﺕ ﻭﺫﻟﻙ ﻟﺘﺤﺴﻴﻨﻬﺎ ﻭﺍﻟﻤﺴﺎﻫﻤﺔ ﻓﻲ ﺇﻨﺸﺎﺀ ﺍﻟﻘﻴﻤﺔ ﺍﻟﻤﻀﺎﻓﺔ ﻋﻥ ﻁﺭﻴﻕ ﺍﻟﻨﺼﺎﺌﺢ ﻭﺍﻻﺴﺘﺸﺎﺭﺍﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﺤﻤﻠﻬﺎ "

ﻭﻴﻘﺼﺩ ﺒﺎﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺩﺍﺨﻠﻲ ﺫﻟﻙ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺫﻱ ﻴﺘﻡ ﻤﻥ ﻁﺭﻑ ﺃﻋﻭﺍﻥ ﺍﻹﺩﺍﺭﺓ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﻜﺘﺏ ﺒﻨﺎﺀﺍ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻭﺜﺎﺌﻕ ﺍﻟﺘﻲ ﻓﻲ ﺤﻭﺯﺘﻬﻡ، ﻭﻤﻔﺘﺸﻴﺔ ﺍﻟﻀﺭﺍﺌﺏ ﻫﻲ ﺍﻟﻤﺼﻠﺤﺔ ﺍﻟﻤﻜﻠﻔﺔ ﺒﺎﻟﻘﻴﺎﻡ ﺒﻬﺫﺍ ﺍﻟﻨﻭﻉ ﻤﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺩﻭﺭﻴﺎ ﻭﺍﻷﻫﺩﺍﻑ ﻤﺴﻁﺭﺓ ﻤﺴﺒﻘﺎ ﻭﻴﻤﻜﻥ ﺃﻥ ﻴﻜﻭﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺸﻜﻠﻴﺎ ﺃﻭ ﺘﺩﻗﻴﻕ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻭﺜﺎﺌﻕ.

ﺃ - ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺸﻜﻠﻲ :ﻴﺒﺩﺃ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺸﻜﻠﻲ ﻤﻨﺫ ﺍﺴﺘﻼﻡ ﺍﻟﻤﺼﺎﻟﺢ ﺍﻟﻤﻌﻨﻴﺔ ﻟﻠﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ ﺍﻟﻤﺭﺴﻠﺔ ﺃﻭ ﺍﻟﻤﻭﺩﻋﺔ ﻤﻥ ﻗﺒل ﺍﻟﻤﻜﻠﻔﻴﻥ، ﺴﻭﺍﺀ ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﺸﺨﺼﻴﺔ ﺃﻭ ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﻤﻬﻨﻴﺔ ﻭﻴﺘﻡ ﺘﺩﻗﻴﻘﻬﺎ ﺒﻁﺭﻴﻘﺔ ﻤﻨﺘﻅﻤﺔ ﻭﻏﻴﺭ ﺍﻨﺘﻘﺎﺌﻴﺔ ﻭﺫﻟﻙ ﻋﻥ ﻁﺭﻴﻕ ﺍﻟﻔﺤﺹ ﺍﻟﺸﻜﻠﻲ ﻟﻠﻌﻨﺎﺼﺭ ﺍﻟﻤﺼﺭﺡ ﺒﻬﺎ ﻭﺘﺴﻭﻴﺔ ﺍﻷﺨﻁﺎﺀ ﺇﻥ ﻭﺠﺩﺕ ﻭﺘﺘﻡ ﺃﻴﻀﺎ

G50- G50A ﻋﻥ ﻁﺭﻴﻕ ﺇﺠﺭﺍﺀ ﻤﻘﺎﺭﻨﺔ ﺒﻴﻥ ﺍﻟﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﺍﻟﻤﺘﺄﺘﻴﺔ ﻤﻥ ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ

ﻭﺘﻠﻙ ﺍﻟﻤﺫﻜﻭﺭﺓ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺢ ﺍﻟﺴﻨﻭﻱ ﻤﻊ ﺍﻟﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﺤﺼﻠﺕ ﻋﻠﻴﻬﺎ اﻹﺩﺍﺭﺓ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ ﻤﻥ ﻜﺸﻭﻓﺎﺕ ﺍﻟﺭﺒﻁ

1 سميرة بوعكاز ، ص89.

12

ﺒﻁﺎﻗﺎﺕ ﺍﻟﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﻭﻗﻭﺍﺌﻡ ﺍﻟﻌﻤﻼﺀ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﻤﺘﻠﻜﻬﺎ .ﻭﻴﻬﺩﻑ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺇﻟﻰ ﺘﺼﺤﻴﺢ ﺍﻷﺨﻁﺎﺀ ﺍﻟﻤﻠﺤﻭﻅﺔ ﻓﻲ ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ، ﻭﻴﺴﻤﺢ ﺃﻴﻀﺎ ﺒﺎﻟﻤﺴﺎﻋﺩﺓ ﻓﻲ ﺒﺭﻤﺠﺔ ﺍﻟﻤﻠﻔﺎﺕ ﻟﻠﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﻤﻌﻤﻕ ﻓﻴﻤﺎ ﺒﻌﺩ.

- ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻭﺜﺎﺌﻕ : ﺒﺨﻼﻑ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺸﻜﻠﻲ ﻓﺈﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﻭﺜﺎﺌﻕ ﺍﻻﻨﺘﻘﺎﺌﻴﺔ ﻭﻏﻴﺭ ﻤﻨﺘﻅﻤﺔ ﻭﻫﺫﺍ ﺍﻨﺘﻘﺎﺀ ﻻ ﻴﻜﻭﻥ ﻓﻘﻁ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﺸﺨﺼﻴﺔ، ﻭﺇﻨﻤﺎ ﻴﻜﻭﻥ ﻋﻠﻰ ﻤﺠﻤل ﺍﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﻤﻬﻨﻴﺔ، ﻭﺫﻟﻙ ﻤﻥ ﺃﺠل ﺍﻟﺘﻭﺼل ﺇﻟﻰ ﻤﺭﺍﻗﺒﺔ ﺍﻷﺭﻗﺎﻡ ﻭﺍﻟﻤﺒﺎﻟﻎ ﺍﻟﻤﺼﺭﺡ ﺒﻬﺎ ﻭﺘﺘﻤﺜل ﻓﻲ ﺍﻟﻔﺤﺹ ﺍﻟﻨﻘﺩﻱ، ﻭﺍﻟﻭﺜﺎﺌﻕ ﻭﺍﻟﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﺍﻟﺘﻲ ،ﻟﻠﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ ﺍﻟﻤﻜﺘﺘﺒﺔ ﻭﺘﻼﺌﻤﻬﺎ ﻭﺘﺠﺎﻨﺴﻪ ﻤﻊ ﺍﻟﻤﺩﺍﺨﻴل ﺍﻟﻤﺼﺭﺡ ﺒﻬﺎ ﻓﻲ ﺤﻭﺯﺓ ﺍﻟﻤﺼﻠﺤﺔ، ﻭﺍﻟﺘﻲ ﻴﺘﻡ ﺍﺴﺘﻜﻤﺎﻟﻬﺎ ﻓﻲ ﺤﺎل ﺍﻟﻨﻘﺼﺎﻥ ﺒﻁﻠﺒﺎﺕ ﺍﺴﺘﻴﻀﺎﺡ ﺃﻭ ﻁﻠﺒﺎﺕ ﺘﺒﺭﻴﺭ ﺘﻁﻠﺏ ﻤﻥ ﺍﻟﻤﻜﻠﻔﻴﻥ ﺤﺴﺏ المادة 19 ﻤﻥ ﻗﺎﻨﻭﻥ ﺍﻹﺠﺭﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ .

ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻲ ﺍﻟﺨﺎﺭﺠﻲ :ﻫﻭ ﻋﺒﺎﺭﺓ ﻋﻥ ﻤﻬﻤﺔ ﺘﻤﺎﺭﺱ ﻤﻥ ﻁﺭﻑ ﺸﺨﺹ ﻤﺴﺘﻘل ﻋﻥ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ ﺒﺼﻔﺔ ﻤﺘﻘﻁﻌﺔ ﺃﻭ ﺩﺍﺌﻤﺔ (ﻤﺴﺘﻤﺭﺓ)، ﺤﻴﺙ ﺘﻜﻭﻥ ﻤﻬﻤﺘﻪ ﻓﻲ ﺒﻌﺽ ﺍﻷﺤﻴﺎﻥ ﻋﺒﺎﺭﺓ ﻋﻥ ﺘﻜﻤﻠﺔ ﻟﻤﻬﺎﻡ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﺩﺍﺨﻠﻲ، ﻜﻤﺎ ﻴﻤﻜﻥ ﺃﻥ ﺘﻜﻭﻥ ﺫﺍﺕ ﻁﺎﺒﻊ ﺘﻌﺎﻗﺩﻱ ﻤﺜل ﺃﻥ ﺘﻠﺠﺄ ﺍﻟﻤﺅﺴﺴﺔ ﺇﻟﻰ ﻤﻜﺘﺏ ﻟﻠﺘﺩﻗﻴﻕ ﺒﻐﺭﺽ ﺇﻨﺠﺎﺯ ﻫﺫﻩ ﺍﻟﻤﻬﻤﺔ ﻓﻲ ﺇﻁﺎﺭ ﻋﻘﺩ ﻴﺭﺒﻁﻬﺎ ﺒﻬﺫﺍ ﺍﻟﻤﻜﺘﺏ .

ﻭﻴﺘﻡ ﻫﺫﺍ ﺍﻟﻨﻭﻉ ﻤﻥ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺩﺍﺌﻤﺎ ﻭﻓﻕ ﺒﺭﻤﺠﺔ ﺴﻨﻭﻴﺔ ﻭﻴﻜﺘﺴﻲ ﺸﻜﻠﻴﻥ ﻫﻤﺎ:

- ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﺤﺎﺴﺒﺔ: (ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﻤﺤﺎﺴﺒﻲ): ﺤﺴﺏ ﺍﻟﻤﺎﺩﺓ 20-1 من ﻗﺎﻨﻭﻥ ﺍﻹﺠﺭﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ على ﺃﻨﻬﺎ ﻤﺠﻤل ﺍﻟﻌﻤﻠﻴﺎﺕ ﺍﻟﺘﻲ ﺘﺘﻤﺜل ﻓﻲ ﺍﻟﻔﺤﺹ ﻓﻲ ﻋﻴﻥ ﺍﻟﻤﻜﺎﻥ ﻟﻠﻤﺤﺎﺴﺒﺔ ﻭﺍﻟﻭﺜﺎﺌﻕ ﺍﻷﺨﺭﻯ ﻟﻠﻤﺅﺴﺴﺔ، ﺃﻭ ﻟﻠﺸﺭﻜﺔ ﻭﻤﻭﺍﺠﻬﺘﻬﺎ ﺒﺎﻟﺘﺼﺭﻴﺤﺎﺕ ﺍﻟﻤﻜﺘﺘﺒﺔ ﻭﻜﺸﻭﻓﺎﺕ ﺍﻟﺭﺒﻁ ﺍﻟﺨﺎﺭﺠﻴﺔ ﻭﺒﻁﺎﻗﺎﺕ ﺍﻟﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕ ﺇﻥ ﻭﺠﺩﺕ، ﻜﺫﺍ ﺍﻟﻤﻌﺎﻴﻨﺎﺕ ﺍﻟﻤﺎﺩﻴﺔ ﺍﻟﺘﻲ ﻴﺠﺭﻴﻬﺎ ﺍﻟﻤﺤﻘﻕ، ﻭﻫﺫﺍ ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﻴﻤﻜﻥ ﺃﻥ ﻴﻜﻭﻥ، ﻋﺎﻡ ﻴﺭﻜﺯ ﻋﻠﻰ ﻤﺠﻤل ﺍﻟﻀﺭﺍﺌﺏ ﻭﺍﻟﺭﺴﻭﻡ، ﺃﻭ ﺨﺎﺹ ﺍﻟﺘﺭﻜﺯ ﻋﻠﻰ ﻀﺭﻴﺒﺔ ﺃﻭ ﺭﺴﻡ ﻤﻌﻴﻥ.

- ﺍﻟﺘﺩﻗﻴﻕ ﺍﻟﻤﻌﻤﻕ ﻟﻤﺠﻤل ﺍﻟﻭﻀﻌﻴﺔ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ: نصت المادة 21-1 من ﻗﺎﻨﻭﻥ ﺍﻹﺠﺭﺍﺀﺍﺕ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ وهي ﻤﺠﻤل ﻋﻤﻠﻴﺎﺕ ﺍﻟﺘﻔﺘﻴﺵ ﺍﻟﻤﻌﻤﻕ ﺒﻬﺩﻑ ﺍﻟﻜﺸﻑ ﻋﻥ ﻓﺭﻭﻗﺎﺕ ﻤﺤﺘﻤﻠﺔ ﺒﻴﻥ ﺍﻟﻤﺩﺍﺨﻴل ﺍﻟﻤﺼﺭﺡ ﺒﻬﺎ ﻤﻥ قبل ، ﻤﻘﺎﺭﻨﺔ ﺒﺎﻟﺘﻲ ﻋﻨﺩ ﺍﻟﻤﺼﺎﻟﺢ ﺍﻟﺠﺒﺎﺌﻴﺔ ﻤﻥ ﻤﻌﻁﻴﺎﺕ ﻭﻤﻌﻠﻭﻤﺎﺕعنه ، ﻭﺘﺘﻌﻠﻕ ﺒﺠﻤﻴﻊ ﺍﻟﻤﻜﻠﻔﻴﻥ ﺍﻟﺨﺎﻀﻌﻴﻥ ﻟﻠﻀﺭﻴﺒﺔ ، ﺤﻴﺙ ﻴﻤﻜﻥ ﻟﻤﺴﻴﺭ ﻤﺅﺴﺴﺔ ﻓﺭﺩﻴﺔ ﺃﻥ ﻴﺨﻀﻊ ﺇﻟﻰ:

- ﺘﺩﻗﻴﻕ ﻤﺤﺎﺴﺒﻲ ﻓﻴﻤﺎ ﻴﺨﺹ ﻨﺸﺎﻁﻪ ﺍﻟﻤﻬﻨﻲ.

- ﺘﺩﻗﻴﻕ ﻤﻌﻤﻕ ﺒﺼﻔﺔ ﺸﺨﺹ ﻁﺒﻴﻌﻲ.

1 سميرة بوعكاز، مرجع سابق **،**ص90.

13

الخاتمــــــــــــــة

بعد دارسة مختلف جوانب التدقيق الجبائي نلخص أن هذا الأخير يمثل أداة فعالة لضمان إمتيازات الخزينة العمومية وذلك من خلال الإجراءات التي خولها المشرع الجزائري للإدارة الجبائية ة لتمكينها من التأكد من صحة التصريحات الجبائية المقدمة من قبل المكلفين بالضريبة ومدى إمتثالهم للقواعد الجبائية وتأدية واجباتهم الضريبية ، كما تسمح عملية التدقيق الجبائي بإكتشاف الأخطاء والمخالفات ومعاينة الأخطار والنقائص

و الإغفلات التي قام بها المتهربين.

ومن أجل التقليل من التهرب والغش الضريبي والوصول إلى الأهداف السابقة قام المشرع من خلال القوانين والإجراءات التي تنظم سير عملية التدقيق الجبائي بتنظيم هياكل إدارية ، وأسند لكل هذه المصالح مهام تقوم بها وفي المقابل منح للمكلفين الخاضعين للضريبة حقوق وضمانات تحميهم.

كما توصلنا إلى أن عملية التدقيق الجبائي تعد وظيفة صعبة وحساسة على مصالح الضرائب ذلك لأن العون المحقق يجب عليه الحرص على تطبيقها وفقا للمعايير المنصوص عليها ، مع ضمان توفير شروط المنافسة الشريفة والتنسيق الجيد بين مختلف أعوان الإدارة الضريبية .

وحتى تكون عملية التدقيق الجبائي سليمة يجب مراعاة السير الحسن لمختلف مراحل العملية المتعرف عليها ، إنطلاقا من برمجة الملف محل التدقيق ثم التعرف على المؤسسة وبيئتها ومراقبة الملفات المعنية إلى غاية كشف الأخطاء و التدليسات وصولا إلى نهاية عملية التحقيق و كتابة التقرير الذي يحتوي على النتائج التي توصل إلي المدقق الجبائي أثناء أداء مهمته، التي تمكنه من ردع المكلفين المدلسين بعقوبات جنائية موافقة بحسب طبيعة المخالفة..

**قائمة المراجع :**

01- سميرة بوعكاز ، **مساهمة فعالية التدقيق الجبائي في الحد من التهرب الضريبي** ، رسالة مقدمة لنيل شهادةالدكتوراه تخصص محاسبة ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،سنة2014-2015.

02- رميسة حجام ، **دور التدقيق الجبائيفي مكافحة التهرب الضريبي** ، دراسة حالة في مركز ام بواقي ،مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة العربي بن مهيدي ، أم بواقي ،سنة 2018-2019.

03- العطافي هاجر ، **مساهمة المدقق الخارجي في كشف مخاطر التدقيق الجبائي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية ، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة ،2014-2015.

04- ابراهيم حدوش ، د**راسة قواعد تأسيس وتحصيل الضرائب بالجزائر** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في المالية والمحاسبة ،جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم ، 2018-2019.

05- محمد هشام ملوكة ، **دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية** ، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير ، جامعة الوادي ، الوادي ،سنة 2013-2014

06- محمود حسين ، زكرياء أحمد ،**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام** ، دار المسيرة ،ط1، الأردن ،2000،ص166.

07- 2 محمد محمود ذيب حوسو ، **التدقيق لأغراض ضريبية،** أطروحة إستكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة النجاح الوطنية في نابلس ، فلسطين ،2005،

08- . 1 سعيدي أحلام **،التقيق الجبائي كوسيلة للحد من التهرب الضريبي** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ،تخصص محاسبة وتدقيق ، جامعة المسيلة ، سنة 2014-2015 ص .9

09- 1 سيليا بوكموش ، **دور الرقابة الحبائية في مكافحة التهرب الضريبي** ، مذكرة لنيل شهادة الماستر ،جامعة عبد الرحمان ميرة ،بجاية ،2017 ،ص10،11.